# باب الزراعة والاقتصاد

## صناعة الالبان في القطر المصري

### وهل يمكن ان تصبح مورداً للثروة؟

#### ١ — حاجة مصر الى محصول اقتصادي

تنافس مصر الان في قطنها منتوجات اخرى كالحرير الصناعي . كما ان اقطاراً اخرى تنافسها في انتاج القطن نفسه . ذلك في حين ان مصر وهي من ارق البلاد الزراعية ، لا تنتفع بالكثير من المنتوجات الزراعية التي تستغلها بلدان زراعية اقل منها شأناً . ولا شك في ان صناعة الالبان ومتوجاتها في مصر تكاد تكون معدومة ، والاهتمام بها قليل . وفي هذا المقال بحث ضاف في الموضوع نرجو ممن لهم اهتمام بهذه الناحية او غيرها من مثيلاتها ان يقوموا على بحثها واظهار نواحيها المختلفة . وهذا البحث للاستاذ « مكيتر » من اساتذة كلية اسيوط الاميركية وله خبرة واسعة علمية وعملية في صناعة الالبان وبحث اصولها واساليبها في الولايات المتحدة الاميركية . وما يلي الجانب الاول منه

تآمرت خصوبة تربة مصر وحرها البديع مع نقص مصادر القوى المحركة فيها على القضاء بأن تعتمد البلاد في المستقبل ، كما كانت تعتمد في الماضي ، على الزراعة . ومن المتعذر الآن ان تنشىء البلاد دور الصناعات الثقيلة ، بما فيها الآن من مصادر القوى المحركة او بما تؤمل ان تنتفع به في المستقبل . ومع ذلك فان ازدحام السكان ، واستمرار ازديادهم ، مع ارتفاع مستوى المعيشة وضيق ميدان العمل امام جمهور الشبان الذين تخرجهم المدارس سنوياً ، كل من هذه العوامل يتطلب مخرجاً اما عن طريق الصناعات الثقيلة ، او عن طريق توسيع ميدان العمل في الاستغلال الزراعي الكثيف intensive

وقد يفتر ثغر القارىء عن ابتسامة شك عند ما نشير الى زيادة الاستغلال الزراعي في مصر . الم تحسن البلاد الاستفادة من الزراعة في ظرفها الحرج ، اولم تملح كل شبر من ارضها الصالحة للزراعة المحصورة المساحة او لم تنجح في انتاج معظم قوت الملايين من سكانها وفي نفس الوقت تنتج محصولاً يباع نقداً فتشتري بثمنه ثمن حاجياتها الاخرى ؟

ولكن هنا مكان الصعوبة ، فان هذا المحصول النقدي قد انحصر في مادة واحدة لا غير هي القطن . وعدم كفاية الاعتماد الاقتصادي على محصول نقدي واحد يتضح لنا شيئاً فشيئاً على مرور الزمن ، ذلك انهُ ما زالت الاقاليم التي يمكن ان تنتج قطناً مزاحماً للقطن المصري غير مستكملة الاصلاح وما زالت الطلبات على القطن تتدفق لشرائه بأي ثمن واستعماله في صنع المفرقعات وغيرها من لوازم الحرب ، يظل القطن محصولاً مربحاً . وفعلا ارتفعت اثمان الارض ارتفاعاً عظيماً بسبب تضخم اثمان القطن ، وظهرت على كل شخص سيماء السعادة وعلامات

الثراء . ولكن مثل هذه الثروة تستلزم لنسج لجنحة وتطير ، فان الحروب لا يمكن ان تستمر على الدوام . وليس ثمة حاجة الى القطن لاغراض الحرب الآن . والواقع ان كثيرين من صناع القطن ثروة مضطرين عليه العمل في الحرير الصناعي . فلم يهبط ثمن القطن هبوطاً عظيماً فحسب بل صار منحدراً من اسعر الى ادنى منه . فمحصولٌ نقديٌّ مفرد معرض للمضاربات لايصح ان يتخذ اساساً ثابتاً تبنى عليه ثروة البلاد القومية

عندما يوضع كل البيض في سلة واحدة يتحتم الاهتمام الكلي بسلامة تلك السلة . ولكن لاضمان لحالة من هذا القبيل في مصر الآن فانهُ رغم تمكنها من وضع كل ما تملكه من البيض في سلة واحدة يتحتم عليها ان تعهد بسلامة السلة الى الايدي الخشنة في السوق العالمية

ولقد اقترحت علاجات متنوعة لتخفيف ضرر الاستسلام لمحصول واحد ان لم يمكن لرفع الضرر بتاتاً . وها نحن نتناول اهمها باختصار ، ملاحظين ان قيمتها لا تقاس بمقتضى التصور الشخصي او النفع المحلي بل بمقتضى النواميس الاقتصادية الثابتة

واكثر هذه المقترحات رواجاً هو ان مصر يجب ان تهتم بزراعة اكثر تنوُّعاً وان تسعى لان تنتج ما يكفيها من الطعام ولو ادّى ذلك الى انقاص محصولها النقدي . وغرض المروجين لهذا الاقتراح مزدوجٌ فمن جهة يزداد انتاج الطعام في البلاد ومن الاخرى يقل المنتج من القطن فيرتفع ثمنهُ . وان سلّمنا بامكان تنفيذ هذا الاقتراح فقد تفوز البلاد بتحقيق الشطر الاول من الغرض اما الشطر الثاني فمصيره الخيبة ، لانهُ عند ما تنقص مصر انتاجها القطني يسرع اقليم آخر الى زيادة المزروع قطناً فيه . فاتباع سياسة التنقيص المقصود في الانتاج لا يقلل المُنتج من القطن ، حتى الطويل الشعرة منه ، ولا يرتفع السعر ارتفاعاً مستمراً

وهل من حكمة اقتصادية في هذا الاقتراح ؟ ان محصول الطعام ، فداناً بفدان ، اقل قيمة نقدية على وجه الاجمال من محصول القطن ولو الصنف الرخيص منهُ . ولولا ذلك لما احتاج الناس الى الحاح في التحول عن زراعة القطن بل لكان يتم ذلك من تلقاء ذاته . ان قيمة القطن ، عادة ، اكثر من قيمة غيره فلمَ لا نزرع القطن ونبيعه ونشتري بثمنه طعاماً ويتبقى القليل من الثمن لشراء الضروريات الاخرى ؟ وهذا امر ضروري فان معظم البضائع المصنوعة ان كانت منسوجات او وقوداً او حتى طلبيات ازرع وآلات اخرى لازمة للزراعة نفسها — كلها — يتحتم شراؤها من الخارج ، وبطريقة من الطرق ، ينبغي دفع اثمانها . ومن الواضح انهُ لا يمكن دفع ثمنها بطعام يستهلك داخل البلاد . فحكمة ابدال محصول بآخر او بالتنويع العام في المحصول بدل جانب من القطن تقوم او تسقط بالنسبة لما تأتي به من القيمة النقدية . وبهذا القياس يظهر ان القطن المصري يحفظ امتيازه عند ما يقارن باي نظام من تنويع المحصولات

وهناك اقتراح ثان يتجه نحو زيادة انتاج المحاصيل النقدية الثانوية الموجودة . لم لا نزرع

وبيع مقداراً اوفر من تلك المحاصيل التي برهنت على ملاءمتها للبلاد وجودة انتاجها. والصعوبة في ذلك انهُ حتى في حالة أثمن هذه المحاصيل الثانوية نجد ان قيمتهُ ضئيلة للغاية . فان محصول البصل يأتي في المرتبة الثانية بعد القطن في الصادرات ولكن قيمة المصدر من البصل ليست سوى جانب يسير من قيمة القطن . فقد كانت سنة ١٩٢٩ جزءاً من اثنين وخمسين جزءاً من الصادر كلهِ، بحسب تقويم الحكومة ، فضلا عن ان مقدار ما يمكن ان يباع من البصل محصور لان اسواق العالم تكتظ سريعاً بهذا الخضار المدرّ للدموع — اذ ان طلبه ليس قابلاً للاتساع

ومحصول ثانوي ثان تصدره مصر هو البيض . فقد كان قيمة ما صدرت مصر من سنة ١٩٢٩ بالمقابلة مع القطن كنسبة ١ — ١٤٠ . ويمكن اعتبار معظم هذا المحصول ، في الوقت الحاضر ، انهُ محصول فضلة . فكون الفلاح ، او بالحري زوجته ، تربي في المنزل بضع دجاجات تطعمها الفتات والفضلات ، ولولا ذلك لزميت بدون نفع — هذا — امر يختلف عن انشاء اماكنة للتفريخ التجاري تقتضي نفقات كبيرة للطعام والعمل . وحتى تنجح مشروعات من هذا القبيل يتحتم ضمان الانتاج معظم السنة وهو امر لا يتوفر الا على سواحل البحر الابيض المتوسط. فان حرّ الصيف يقلل الانتاج ويخفض صنف البيض ويضعف حيوية الدجاجة نفسها. ومن المرجح ان مقدار المحصول الحاضر من البيض يمكن زيادته زيادة مكسبة اذا بقي كما هو شيئاً ثانويًا ويمكن تحسين صنف الدجاج وتنظيم سوق البيض بحيث يرتفع ثمن الصنف الافضل الطازج منهُ . ولكن حتى اذا سلمنا بذلك كلهِ فان انشاء مزارع الدجاج في مصر يكون مشروعاً محفوفاً بالمجازفات فان الثمن الذي يدفع للبيض عادة لن يعادل نفقات تحصيله

وثمة اقتراح ثالث يوجه نظر الفلاح المصري الى انتاج الحبوب انتاجاً كثيفاً intensive . ولكن الحبوب محصول عالمي ، كثيراً ما يزرع في ارض رخيصة ، وبمساحات واسعة ، وبمعاونة آلات دقيقة الصنع وسريعة الاثر . ولما كانت الحبوب لا تعطب بسرعة فانها تنقل بسهولة من مكان الى آخر ولذلك فان حث الفلاح المصري على زيادة مجهوده في زراعة الحبوب معناه حثهُ على وضع ارضهِ المرتفعة الثمن وعمله اليدوي في موقف منافسة لارض رخيصة الثمن تفلحها آلات قوية . واذا زيدت رسوم الجمارك على الحبوب الواردة من الخارج ليتمكن الفلاح المصري من احتكار السوق الداخلية فلا يكون ذلك سوى نقل هذه الخسارة الاقتصادية من على كتف المنتج المصري الى كتف اخيه المستهلك المصري

ويشابه هذا الاقتراح اقتراح آخر يحبذ زيادة اهتمام مصر بتربية الماشية حتى تتمكن من سد كل حاجتها الى اللحوم وربما يصدر بعضها الى الخارج وهذا أيضاً يشملها على منافسة ارض ارخص جداً من ارضها هي ارض المراعي بالارجنتين وكندا واستراليا وغيرها

واتجه فكر البعض الى الاهتمام بمحصول الفاكهة والخضراوات وتصديرها الى الاسواق

الاوروبية . ويظهر ان هذا المشروع له أساس اثبت من المشروعات الاخرى فان مصر الآن تنتج مقادير وافرة من الفاكهة والخضروات الجيدة الصنف . على ان وارد مصر الآن من الفاكهة — الطازجة ، والمجففة ، والمحفوظة في العلب — يزيد زيادة محسوسة عمّا تصوره منها . وهذا ضروري بسبب الرغبة في أنواع من الفاكهة لا تجود محليًّا وايضاً لان مواسم الانتاج — كموسم البرتقال اليافاوي مثلاً — لاتتفق تماماً مع مواسم مصر

ومع كل ما يمكن عمله في تحسين زراعة الفاكهة والخضراوات وتصديرها الى الاسواق الخارجية يجب ان نذكر انه لا طريق سلطاني للنجاح تستطيع مصر ان تسلكه دون ان تجد منافسة ومزاحمة . فان ايطاليا وفرنسا تنتجان فاكهة وخضراوات من أصناف جيدة . وحتى تستطيع مصر ان تدخل هذا الميدان ينبغي الاعتناء التام بتحسين الاصناف والتدقيق في فرز البضاعة وحزمها للتصدير . وقد رأى الكاتب منذ بضعة أشهر شحنة كبيرة من الطماطم مرسلة الى اليونان وهي تمار ليس لها حجم منتظم فيها تجويفات البزور كبيرة وكانت وقت شحنها لم تمتلىء ، سوى امتلاء جزئيًّا ، باللب . وذلك مما يرثى له إذ أن البلاد تستطيع أن تنتج صنفاً ناعماً جذاباً مملوءاً باللب وبه قليل من البذر وخال من التجويفات الفارغة ولا يحتاج الامر الا الى الحصول على بذار نقية من هذا الصنف الراقي

والدول الجنوبية في اوروبا يسهل عليها ، ايضاً ، الوصول الى الاسواق المرغوب فيها . فان حزم مثل هذه المحصولات الضخمة وتبريدها وشحنها تضع العراقيل القوية في طريق المنتج البعيد عن السوق اذ ان الاسواق يسهل ان تكتظ بمثل هذه المحصولات السريعة العطب ولذلك كثيراً ما ينخفض الثمن فجأة . وثمة حالات كان فيها كل المتحصل من الشحنة اقل من نفقات الشحن والنقل . وتجفيف الفاكهة والخضراوات يخفض وزنها الى العشر تقريباً وتجعلها غير قابلة للعطب وبذلك تستطيع مصر أن تنافس الممالك الاخرى بعدل ، على ان هذا ميدان واسع ويستلزم تحرياً دقيقاً

وبين كل هذه ، من المقترحات التي يقصد بها تخفيف الضغط عن الزراعة بمصر لم تذكر صناعة الألبان سوى همساً . ومع ذلك فان الألبان وما يصنع منها هي موضوع اقتراحنا الذي نريد التوصية به كمصدر دخل لمصر مكمل للقطن . ولا نقصد بذلك مجرد وضع رسم جمركي عال يمنع وزن المقدار الذي لا يذكر من منتجات الألبان التي تأتي مصر الآن من الخارج . فانه لو رفعت اسوار مصر بتعريفة عالية تحول دون ورود هذه المنتجات بتاتاً فان ذلك لن ينفع صناعة الألبان بمصر شيئاً ، تقريباً . لان هذه الوسائل السياسية لاتجدي نفعاً والنجاح لايبنى إلا على أسس اقتصادية ثابتة . فبدلاً من أن ترفض مصر الواردات يجب ان تسعى لان تنتج صادرات . لذلك سوف نحاول ان نبين ان مصر تملك مصادر طبيعية كافية تستخدم كأساس اقتصادي ثابت لانشاء صناعة ألبان تنافس أمثالها في سوق العالم بامتيازات محسوسة